

تقرير حول الحملة الإاعلامية في وسائل الإعلام العمومية لرئاسيات 18 يوليو 2009

مقدمة:

بناء على المهام الموكلة إليها بتنظيم القطاع السمعي البصري و الصحافة، استنادا إلى القانون المؤسس لها (قانون رقم 2008-026) و الذي ينص في مادته الرابعة على أن السلطة العليا مكلفة من بين مهام أخرى ب:

- "السهر على احترام النفاذ العادل للأحزاب السياسية و النقابات و منظمات المجتمع المدني المعترف بها إلى وسائل الإعلام العمومية".
- "تحديد قواعد إنتاج و برمجة و بث البرامج المتعلقة بالحملة الانتخابية"؛

نظمت السلطة العليا الحملة الإعلامية لرئاسيات 18 يوليو 2009.

و كما هو معلوم فقد جرت هذه الانتخابات في سياق الاتفاق المبرم بين الأطراف السياسية الوطنية و الموقع عليه في انواكشوط بتاريخ 04 يونيو 2009.

و قد اعتمدت السلطة في هذا العمل منهجية تركز على أسس ثلاثة:

- النشاور و التعاون و التنسيق المستمر مع كافة الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية و بالخصوص اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، مدراء وسائل الإعلام العمومية، المسؤولين الإعلاميين للمرشحين، الصحافة الحرة، المراقبين الدوليين.
- المتابعة الفورية للعناصر الإعلامية الخاصة بالحملة (تغطية إخبارية و حصص مجانية و برامج) ما مكن من نشر يومي للوقت المستهلك من طرف المرشحين على الموقع الإلكتروني للسلطة.
- الرد الفوري على الشكايات و الطلبات من خلال الاجتماع الدائم لمجلس السلطة طيلة الحملة و توزيع العمل بين أعضاء المجلس و نشر بيانات تتعلق بالمشاكل المطروحة.

I. الإطار التنظيمي للحملة

1. مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية:

أصدرت السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية بتاريخ 28 يونيو 2009، قرارا يقضي بتنظيم مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009. و يهدف القرار إلى فرض التوازن و الإنصاف في تناول وسائل الإعلام العمومية للمرشحين المعروفين و المتوقعين و منحهم وقتا متساويا في الولوج إلى المواد الإخبارية و البرامج الإعلامية. و قد ألزمت السلطة وسائل الإعلام العمومية في هذا القرار بالتجرد الكامل و الامتناع عن أي دعاية مباشرة و غير مباشرة لأي من المرشحين. و يمهّد هذا القرار لقرار أعم يتعلق بالتغطية الإعلامية في المرحلة الانتخابية.

2. القرار المتعلق بتنظيم الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام العمومية:

أصدرت السلطة قرارها رقم 021-2009، بتاريخ 01 يوليو 2009، الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009. و يتضمن هذا القرار كل ضمانات الشفافية و العدالة و الإنصاف و الموضوعية في توزيع الوقت بين المرشحين و التزام وسائل الإعلام للحياد و الموضوعية في التغطية الإعلامية.

و من هذه الضمانات على وجه الخصوص:

- منح كل المرشحين وقتا متساويا في التغطية الإعلامية و الحصص المجانية و مساحة متساوية في جريدتي الشعب و أوريزون، تتمثل في دقيقتين من التغطية في نشرات الأخبار في الإذاعة و التلفزيون، و حصة مجانية قدرها 05 دقائق في التلفزيون و 10 دقائق في الإذاعة و مساحة قدرها صفحة في جريدتي الشعب و أوريزون.
 - إتاحة الفرصة للمرشح لجمع حصتين من الحصص المجانية الممنوحة له ، ضمانا لاستغلال وقت أطول عند الطلب.
 - ترتيب بث الحصص المجانية و التغطية الإعلامية حسب ترتيب اللائحة الرسمية الصادرة عن المجلس الدستوري.
 - تحريم الدعاية المباشرة أو غير المباشرة لأي من المرشحين في البرامج الإعلامية خارجا عن إطار الحصص المجانية المخصصة لهم.
 - تخصيص فريق إعلامي من التلفزة و الإذاعة و الوكالة الموريتانية للأنباء يرافق المرشح طيلة الحملة.
 - إلزام المؤسسات الإعلامية بتفريغ الصحفيين الذين يرغبون في العمل داخل الطواقم الإعلامية للمرشحين و منحهم إجازات غير معوضة طيلة الحملة.
 - منع الحصص المعوضة في وسائل الإعلام العمومية ، خشية استيلاء بعض المرشحين ذوي الإمكانيات المادية على حيز كبير في وسائل الإعلام العمومية.
 - منع استخدام الرموز الوطنية كالعلم و النشيد الوطني.
- كما نشرت السلطة دليلا عملي يتضمن كل الإجراءات و التفاصيل المتعلقة بالحملة الإعلامية في وسائل الإعلام العمومية.

II. المتابعة و التقييم:

أ. المتابعة:

من خلال متابعتها لسير الحملة في وسائل الإعلام، قامت السلطة بالتدخل فوراً كلما لاحظت خلافاً في تطبيق قراراتها الهادفة إلى ضمان حملة إعلامية نزيهة و متوازنة. و قد أصدرت السلطة عدة قرارات و بيانات و رسائل إلى وسائل الإعلام تهدف إلى تصحيح الإختلالات الملاحظة فور وقوعها و على وجه الخصوص:

-إصدار قرار يقضي بزيادة وقت الحصص المجانية لبعض المرشحين.
على اثر ملاحظة زيادة الحصص المجانية في إذاعة موريتانيا لأحد المرشحين يوم 02 يوليو 2009، خطأ، أصدرت السلطة قراراً يقضي بمنح نفس الزيادة و قدرها 5 دقائق و 37 ثانية لباقي المرشحين، إنصافاً لهم. (انظر الملحقات)

-لاحظت السلطة في الأيام الأولى للحملة الانتخابية نقص التغطية الإعلامية لبعض المرشحين، و خصوصاً في التلفزة و هو ما علته هذه الأخيرة بضعف أو انعدام نشاط هؤلاء المرشحين و وجهت السلطة بهذا الخصوص عدة رسائل إلى التلفزيون . (انظر الملحقات).

-أصدرت السلطة عدة رسائل إلى وسائل الإعلام مطالبة إياها ببذل المزيد من الجهد في سبيل حضور كافة المرشحين في التغطية الإعلامية . (انظر بيانات السلطة و رسائلها المرفقة).

-منح حصة إضافية لكافة المرشحين في الأيام الأخيرة للحملة.
بناء على طلب العديد من المرشحين قامت السلطة بزيادة الحصص المجانية للمرشحين لتمكينهم من التوسع في عرض برامجهم على الناخبين في نهاية الحملة. و هكذا تمت زيادة الحصص المجانية في التلفزيون من 5 دقائق إلى 10 دقائق، و من 10 دقائق إلى 15 دقيقة في الإذاعة الوطنية.

و لم تتم أي زيادة في جريدتي الشعب و "أوريزون" نظراً لعدم استخدام المرشحين للحيز المتاح لهم أصلاً.

- و في نهاية الحملة الانتخابية ، لوحظ تصعيد في اللهجة من طرف بعض المرشحين و تراشق بالتهم تتعلق بالفساد و اختلاس المال العام و عدم الوطنية، كما تم ذكر بعض الأسماء و المؤسسات بشكل صريح و اتهامها بالضلوع في الفساد.

و من ناحية أخرى تضمنت الحصص المجانية اتهامات مضادة ضد بعض المرشحين و عبارات شجب و تجريح في حقهم من باب وصفهم بالكذب على الشعب و عدم الأمانة و نقض العهود و المواثيق و الوقاحة في الأسلوب.

و قد أصدرت السلطة عدة بيانات بهذا الخصوص تشجب فيها هذه التجاوزات و الأسلوب غير المهني الذي نقلت به عبر وسائل الإعلام.

-أما في جريدتي الشعب و "أوريزون" فقد كانت المساحة الإجمالية المخصصة لتغطية أنشطة كل مرشح طيلة فترة الحملة شبه متساوية.

- أما الصحافة المستقلة فقد لوحظ أنها في هذه الحملة كانت أكثر انضباطاً و التزاماً بأخلاقيات المهنة.

ب. التقييم:

1. اللقاءات و المشاورات:

طيلة الحملة الانتخابية و بأيام قبلها دشنت السلطة سلسلة من التشاور المستمر مع كافة الفاعلين في الحملة الانتخابية و خصوصا العاملين في مجال الإعلام.
- فقد نظمت السلطة عدة لقاءات تشاورية مع مسؤولي وسائل الإعلام العمومية تم خلالها الاتفاق على مضامين القرار الخاص بالتغطية الإعلامية في وسائل الإعلام العمومية.

- أجرت السلطة لقاءين قبل و أثناء الحملة مع نقابة الصحفيين تم خلاله ما التشاور حول إسهام الصحافة في تغطية الحملة و ضرورة مشاركتها الإيجابية في حسن سيرها و في المحافظة على جو الوئام الذي ينبغي أن يطبع الفترة الانتخابية. كما حث رئيس السلطة الصحفيين على ضرورة التوازن و احترام القانون و أدبيات و أخلاقيات المهنة الصحفية في تناول الحملة الانتخابية الرئاسية.

- أجرت السلطة مع مراسلي الصحافة الأجنبية في بلادنا لقاء حث فيه الرئيس كافة الصحفيين على ضرورة الإسهام الفعال في تهدئة الأجواء و نقل الأخبار الصحيحة عن ما يجري في موريتانيا، و على احترام القانون و أدبيات و أخلاقيات المهنة الصحفية. و في لقاء أخير مع هؤلاء شكرهم الرئيس على الجهد الذي بذله الكثير منهم في سبيل تغطية إعلامية متوازنة.

- كما خص الرئيس الممثلين الإعلاميين للمرشحين بأربع لقاءات طيلة الحملة تم خلالها التباحث حول سير الحملة و إدراج التصحيحات اللازمة في التغطية الإعلامية.
و خلال هذه اللقاءات شكر ممثلو المرشحين السلطة على تمكينهم من التواصل مع المواطنين عبر وسائل الإعلام و شرح برامجهم بغية حشد الدعم لمرشحيهم. و في لقائه بهم قبل يومين من إغلاق الحملة، حثهم الرئيس على التزام التهدئة و التوازن و احترام الغير في خطابهم الإعلامي. و لاسيما بالنظر إلى ما بدأ يتخلل الحملة في أيامها الأخيرة من مشادات كلامية لا تليق بقيمتنا و أخلاقنا علاوة على منافاتها للقانون.
أبدى ممثلو المرشحين بفهمهم لهذه التوصيات و التوجيهات ، ما انعكس إيجابيا على اليومين الأخيرين للحملة.

- أجرى رئيس السلطة لقاءات مع فرق المراقبين الدوليين شرح لهم الإجراءات التي قامت بها السلطة من أجل ضمان حملة إعلامية شفافة و عادلة لكل المرشحين عبر وسائل الإعلام العمومية.

2. شكايات و تظلمات المرشحين:

- شكل تأخر الإعلان عن اللائحة النهائية للمرشحين من طرف المجلس الدستوري إرباكا لبعض المرشحين الذين لم يتمكنوا من تسجيل حصصهم المجانية في اليوم الأول من الحملة، و وردت منهم عدة رسائل بهذا الخصوص مطالبة بتعويض الحصص الفائتة، و لكن السلطة ارتأت عدم الاستجابة حرصا على التطبيق الصارم للقرار المنظم للحملة.

- لم ترد إلى السلطة شكايات جوهرية حول سير الحملة في وسائل الإعلام، و تركزت جل المراسلات الواردة من المرشحين حول طلبات تعويض بعض الحصص الفائتة

بسبب عدم تمكن الطواقم الإعلامية في بعض الأحيان من الالتزام بمواقبت التسجيل لدى التلفزة الوطنية.

- في إحدى الحصص للمرشح ابراهيم مختار صار قامت السلطة بحذف ثلاث كلمات من شأنها المساس من اللحمة الوطنية، و ذلك بعد رفض ممثل المرشح استبدالها بمفردات أخرى.

و على عكس ما روج له ممثل المرشح على نطاق واسع من مصادرة السلطة لهذه الحصة فقد تم بثها كاملة في الوقت المحدد لها.

- و في الحصة المجانية لأحد المرشحين ورد على لسان أحد أنصاره في مهرجان خطابي في انواذيب عبارات مهينة و تمس من الكرامة الشخصية للمرشح آخر و قامت السلطة بحذف المقطع الذي لا يتجاوز خمسين ثانية من التسجيل البالغ 10 دقائق و تم ذلك بعد التشاور مع إدارة حملة المرشح التي قبلت الأمر بصدر رحب.

- و في إحدى نشراتها الإخبارية قامت التلفزة الوطنية بنقل غير مهني لاتهامات خطيرة وجهها أحد المرشحين إلى مرشح آخر.

و قد أصدرت السلطة بهذا الخصوص بيانا شجبت فيه عدم احترام المهنية في نقل تلك الاتهامات على أمواج مؤسسة عمومية.

- و في الحصص المجانية لبعض المرشحين طلبت السلطة حذف بعض الرموز الوطنية (كالعلم وبعض البنائيات العمومية) و كذلك بعض العبارات ذات الطابع الجهوي الضيق، و وافقت الخلايا الإعلامية للمرشحين على ذلك.

ج. الحوارات:

في قرارها رقم 021-2009، الخاص بالتغطية الإعلامية، شجعت السلطة العليا وسائل الإعلام العمومية على ضرورة تنظيم برامج حوارية متوازنة أثناء الحملة الانتخابية. و في اجتماعه بمديري وسائل الإعلام حث رئيس السلطة العليا هؤلاء على تنظيم برامج حوارية تمكن الناخبين من مقارنة برامج المرشحين حتى يتمكنوا من الاختيار عن وعي.

و مع تقدم سير الحملة أصدرت السلطة بيانا حول الصعوبات التي تعترض تنظيم مثل هذه الحوارات لتحقيق التوازن و المساواة علاوة على الإكراهات الخاصة بوسائل الإعلام العمومية. (انظر البيان المرفق في الملحقات).

د. الإحصاءات المتعلقة باستهلاك الوقت:

من خلال المتابعة لسبع نشرات إخبارية في الإذاعة و ثلاث نشرات في التلفزيون و كذلك متابعة الحصص المجانية في الإذاعة و التلفزيون، أصدرت السلطة بيانات استهلاك الوقت و قامت بنشرها يوميا على موقعها الالكتروني.

- و في الحصيلة النهائية لاستخدام الوقت في إذاعة موريتانيا كانت أعلى نسبة تغطية ثلاث ساعات و ستا و أربعين دقيقة و ثلاث ثواني لصالح المرشح محمد ولد عبد العزيز، يليه المرشحان محمد جميل و لد إبراهيم ولد منصور بفارق دقيقة واحدة و احمد ولد محمدن ولد داداه بفارق دقيقتين.

و جاءت النسب الأخرى للمرشحين متقاربة تتجاوز كلها ثلاث ساعات ما عدا المرشح أصغير ولد أمبارك الذي علق حملته منسحبا من السباق.

- أما في الحصص المجانية على مستوى الإذاعة فقد سجلت أعلى نسبة للمرشح محمد ولد عبد العزيز ، ساعتان و ثمان و أربعون دقيقة و أربع عشرة ثانية، يليه المرشح مسعود ولد بولخير ساعتان و أربع و ثلاثون دقيقة و ثمان ثوان، في حين جاء في آخر الترتيب المرشح كان حاميدو بابا ساعتان و تسع ثوان و المرشح أصغير ولد أمبارك الذي لم يسجل أي حصة مجانية.

- و على مستوى التلفزيون بلغت أعلى نسبة في التغطية الإعلامية ثلاث ساعات و ست و أربعين دقيقة و ثلاث ثواني لصالح المرشح محمد ولد عبد العزيز يليه المرشح محمد جميل ولد إبراهيم ولد منصور بفارق دقيقة واحدة ثم المرشح احمد ولد محمدن ولد داداه بفارق دقيقتين.

و كانت آخر نسبة تغطية عند المرشح أصغير ولد أمبارك ، ست و أربعين دقيقة، في حين حصل باقي المرشحين على نسبة تزيد على ثلاث ساعات لكل واحد منهم أما على مستوى الحصص المجانية في التلفزيون فقد سجلت أعلى نسبة للمرشح محمد ولد عبد العزيز ، ساعتان و ثمان و أربعون دقيقة، يليه المرشح مسعود ولد بولخير بفارق 16 دقيقة.

في حين كانت أخفض نسبة ساعتين و تسع دقائق للمرشح كان حاميدو بابا. و لم يسجل المرشح أصغير ولد أمبارك أي حصة مجانية.

- على مستوى جريدتي الشعب و "أوريزون" كانت التغطية متقاربة جدا لكل المرشحين.

أما بخصوص المساحات المجانية المتاحة في جريدتي الشعب و "أوريزون" فلم يستخدم المرشحون الحيز متاح لهم.

- و من خلال التقييم الإجمالي لسير الحملة يمكن القول بأن المساواة في النفاذ إلى وسائل الإعلام العمومية قد تمت بشكل جيد و منصف و هو ما تدل عليه الإحصائيات المرفقة في الملحقات.

إلا أن الإكراهات و العوائق التي تحد من فعالية وسائل الإعلام العمومية و خصوصا التلفزيون بالإضافة إلى صعوبات التعامل مع بعض الممثلين الإعلاميين للمرشحين و غياب الحوارات في البرامج شكلت أهم النواقص التي اعترت سير الحملة الإعلامية في الانتخابات الرئاسية.

و في النهاية يظل التقييم العام إيجابيا من حيث الأداء المقبول لوسائل الإعلام العمومية و احترام مبادئ العدالة و الإنصاف و تساوي الفرص أمام المرشحين و تجاوب كل الشركاء الوطنيين و الدوليين مع متطلبات إنجاح المسلسل الانتخابي. يشكل نجاح الحملة الإعلامية في وسائل الإعلام العمومية لرئاسيات 18 يوليو 2009، مصدر ارتياح و اعتزاز للسلطة العليا و محفزا قويا للاستمرار مستقبلا في الاضطلاع بمهامها و دورها الأساسي في ترسيخ الديمقراطية و دفع التنمية في البلد.

ملاحظات وتوصيات:

في سياق نجاح المسلسل الانتخابي و ما يفتح ه من آفاق واعدة للبلد في شتى المجالات، تتطلع السلطة إلى استكمال الإصلاح الضروري في مجال الاتصال و تحرص في هذا المجال على تقديم الملاحظات الختامية الأساسية التالية:

1- لئن كانت معايير التعددية والحوار الحر المفتوح والمتنوع قد احترمت في وسائل الإعلام العمومية خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، فإن السلطة العليا تذكر بان هذه المقاييس من المقتضيات الثابتة في نشاط وبرامج المؤسسات الإعلامية العمومية خارج الحقبة الانتخابية.

ولقد وضعت السلطة العليا إطارا تنظيميا دقيقا لضبط التعددية السياسية والفكرية في وسائل الإعلام العمومية خارج الفترة الانتخابية يتوجب احترام بنوده الدقيقة المفصلة. وتتطلع السلطة العليا من الجهات الحكومية المختصة إلى التعاون معها في تطبيق قرارها حول التعددية الملزم لوسائل الإعلام العمومية بحسب القانون المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

2- لوحظت على نطاق واسع خلال الحملة الانتخابية الحاجة الملحة إلى استكمال إصدار القانون الخاص بتحرير القطاع السمعي البصري الذي وصل إلى المراحل الأخيرة من مسار التصويت البرلماني. وتعتبر السلطة العليا أن إصدار هذا القانون شرط أساسي لتدعيم الديمقراطية التعددية وتوطيد حرية التعبير والرأي، كما انه يشكل حلا جذريا للإشكالات المتكررة الناتجة عن الفراغ القانوني القائم و المتمثلة أحيانا في وضع السلطات العمومية أمام الأمر الواقع.

3- قامت الصحافة المكتوبة الخاصة بدور أساسي في تغطية الحملة الانتخابية وعكس أجوائها التعددية، على الرغم من محدودية وسائلها وضعف إمكاناتها المادية والمهنية والتنظيمية. وتتطلع السلطة العليا إلى دعم قوي لهذه الصحافة، ومن خلال إصدار وتطبيق النصوص القانونية المنظمة لدعمها ولمنح البطاقة الصحافية، ومن خلال تقديم العون اللوجستيكي والتدريب للصحف، والتنسيق مع تنظيماتها النقابية في الرفع من مستواها المهني وتأهيله لأداء دورها كاملا في حماية الديمقراطية الموريتانية وتحسينها.

في المقابل تهيب السلطة العليا بالصحافة المكتوبة الخاصة و المواقع الإلكترونية أن يلعبوا دورا أكثر إيجابية و مسؤولية في إنارة الرأي العام حول القضايا الوطنية و التزاما بالقانون و أخلاقيات المهنة.

الملحقات

القرارات:

- القرار رقم 20-020/2009-س.ع.ص.س.ب، المنظم للتغطية الإعلامية في مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية؛
- القرار رقم 21-020/2009-س.ع.ص.س.ب، المحدد للإجراءات المتعلقة بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009؛
- القرار رقم 22-020/2009-س.ع.ص.س.ب، الذي يقضي بتعويض بعض الوقت للمرشحين في إذاعة موريتانيا؛
- القرار رقم 23-020/2009-س.ع.ص.س.ب، الخاص بمنح حصة إضافية لمرشحي الانتخابات الرئاسية في وسائل الإعلام العمومية.

البيانات:

- بيان رقم 198 بتاريخ 07 يوليو 2009، حول سير الحملة الإعلامية لرئاسيات 18 يوليو 2009؛
- بيان رقم 266 بتاريخ 13 يوليو 2009، حول التجاوزات اللفظية الغير مقبولة؛
- رسالة رقم 224 بتاريخ 12 يوليو 2009، موجهة إلى كافة المرشحين لرئاسيات 18 يوليو 2009، حول البرامج الحوارية في وسائل الإعلام العامة خلال ا لحملة الانتخابية؛
- بلاغ صحفي رقم 220 بتاريخ 09 يوليو 2009، حول اجتماع رئيس السلطة مع مراسلي الصحافة الأجنبية؛
- الحصيلة النهائية لاستهلاك الوقت المخصص للمرشحين في إذاعة موريتانيا؛
- الحصيلة النهائية لاستهلاك الوقت المخصص للمرشحين في تلفزيون موريتانيا.

قرار رقم 2009-020 /س.ع.ص.س.ب، ينظم التغطية الإعلامية في مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية

الرئيس:

- بالنظر إلى مداولة مجلس السلطة بتاريخ 08 يونيو 2009.

يقرر:

المادة 1 :

يتوجب على مؤسسات الإعلام العمومية قبيل الحملة الانتخابية القادمة أن تؤدي دورها بكل موضوعية وان تضمن التساوي و الإنصاف في توزيع الزمن المخصص لأنشطة المرشحين المعلنين أو المتوقعين في الانتخابات الرئاسية القادمة.

المادة 2 :

يتوجب على المؤسسات الإعلامية العمومية فور الإعلان الرسمي للائحة المرشحين للانتخابات أن تحترم معيار التجرد الكامل في تناول المرشحين، وان تمنحهم وقت بث وكلام متساويا في كامل مادتها الإخبارية و برامجها الحوارية.

المادة 3 :

تشجع السلطة العليا في مرحلة ما قبل الانتخابات مؤسسات الإعلام العمومية على إعداد برامج حوارية بحسب معايير الإنصاف في ما يخص وقت التعبير ال ممنوح للمتداولين، و عندها يتوجب على مؤسسات الإعلام العمومية تسليم السلطة العليا تسجيلات البرامج الحوارية 24 ساعة على الأقل قبل بثها.

المادة 4 :

يمنع منعاً باتاً الدعاية المباشرة و غير المباشرة لأي مرشح في البرامج أو التقارير الإخبارية.

المادة 5 :

ترشر السلطة العليا دوريا كشفا بزمن البث والكلام الممنوح للفاعلين السياسيين.

المادة 6 :

يتوجب على الصحافة الخاصة و المواقع الإلكترونية أن تلتزم دوما و في هذه المرحلة بالذات باحترام القوانين و النظم ذات الصلة بحرية الصحافة و التعبير.

المادة 7 :

يلزم مدير عام الوكالة الموريتانية للأنباء و مدير عام إذاعة موريتانيا و مدير عام تلفزيون موريتانيا بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الخاصة للسلطة العليا.

نواكشوط بتاريخ 28 يونيو 2009

محمد هيبتنا ولد سيدي هيبية

التوزيع :

- 1 - وأ.ع.ر.ج.....
 - 1 - وأ.....
 - 1 - وإ.ع.ب.....
 - 1 - و.د.م.....
 - 1 - م.ع.و.أ.....
 - 1 - م.ع.إ.....
 - 1 - م.ع.ت.م.....
 - 1 - و.م.إ.....
-

قرار رقم 021-2009 /س.ع.ص.س، يحدد الإجراءات المتعلقة بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009 الرئيس، بالنظر إلى:

- دستور 20 يوليو 1991؛
- الأمر القانوني رقم 91-029 بتاريخ 07 أكتوبر 1991، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية المعدل؛
- القانون النظامي رقم 2009-021 بتاريخ 02 إبريل 2009، المعدل و المتمم لبعض مقتضيات الأمر القانوني رقم 91-027؛
- القانون رقم 2008-026 الذي يلغي و يحل محل الأمر القانوني رقم 034-2006، المنشئ للسلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- المرسوم رقم 192-2009/ر.ج، بتاريخ 28 يونيو 2009، القاضي بـاستدعاء هيئة الناخبين من أجل انتخاب رئيس الجمهورية؛
- المرسوم رقم 152-2008 بتاريخ 21 أغسطس 2008، القاضي بتعيين رئيس السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- المرسوم رقم 092-2008 بتاريخ 09 يونيو 2008، المتضمن تعيين رئيس و مستشاري السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- مداولة مجلس السلطة بتاريخ 29 يونيو 2009.

يقرر:

المادة 1: لا يمكن تقييد حرية الصحافة والاتصال السمعي ا لبصري، إلا في الحالات الاستثنائية التي يحددها القانون (المادة الأولى من القانون رقم 2008/026، الذي يلغي و يحل محل الأمر القانوني رقم 2006/034، المنشئ للسلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية). راجع الدليل المرفق.

المادة 2: يتوجب على مؤسسات الإعلام العمومي التقييد الصارم بمعايير العدالة والإنصاف والتوازن بين المرشحين، في كل مادة إخبارية أو حصة مجانية أو برنامج حوارية.

المادة 3: يمنح كل مرشح صفحة واحدة من صفحات جريدة "الشعب" و صفحة واحدة من جريدة "اوريزون" لكامل فترة الحملة. ويمكن للمرشح أن يوزع الصفحة الممنوحة له إلى أنصاف أو أرباع صفحة، شرط إعلام الوكالة الموريتانية للأنباء بالبرمجة المفضلة مراعاة للإمكانات والترتيبات المتاحة. و يمنع الجمع في حيز واحد بين التغطية الإخبارية و المادة المجانية التي يعدها المرشح. يتوجب عرض النصوص الدعائية للمرشح على السلطة العليا، لعلها، 24 ساعة قبل موعد نشرها المقرر.

المادة 4: يتوجب على الوكالة الموريتانية للأنباء، مراعاة معايير الإنصاف والمساواة بين المرشحين في كامل مادتها الإخبارية والتحليلية وتحقيقاتها المنشورة في مطبوعاتها.

المادة 5: يتوجب على إذاعة موريتانيا التزام تغطية إخبارية متوازنة لأنشطة المرشحين، مع التقيد الصارم بمعيار المساواة في الحيز المتاح لهم في نشرات الأخبار. تخصص الإذاعة دقيقتين (2) لتغطية أنشطة كل مرشح في كل نشرة من نشراتها المفصلة بالعربية وفي كل نشرة من نشراتها المفصلة بالفرنسية، على أن تراعي مبدأ المساواة في النشرات الإخبارية باللغات البولارية و السنونكية و الولفية. راجع الدليل المرفق.

المادة 6: تخصص إذاعة موريتانيا لكل مرشح حصة مجانية يومية، قدرها عشر دقائق (10) دقائق تعدها حملة المرشح. ويمكن للمرشح الاستفادة لمرة واحدة من حصة قدرها عشرون دقيقة (20)، تحسب من مجموع الزمن المخصص للمرشح، شرط إشعار السلطة العليا كتابيا قبل 24 ساعة من تسجيل المادة الإذاعية. تعرض الحصة المجانية على السلطة العليا إلزاما 24 ساعة قبل موعد بثها المقرر.

المادة 7: يتوجب على تلفزيون موريتانيا التزام تغطية إخبارية متوازنة لأنشطة المرشحين، مع التقيد الصارم بمعيار المساواة في الحيز المتاح لهم في نشرات الأخبار. يخصص التلفزيون دقيقتين (2)، لكل مرشح في النشرة المفصلة بالعربية وفي النشرة المفصلة بالفرنسية، مع مراعاة معيار المساواة في النشرات الإخبارية بالبولارية و السنونكية و الولفية.

المادة 8: يخصص تلفزيون موريتانيا لكل مرشح حصة مجانية يومية قدرها خمس دقائق (5)، تعدها حملة المرشح. ويمكن للمرشح الاستفادة لمرة واحدة من حصة قدرها خمس عشر دقيقة (15)، تحسب من مجموع الزمن المخصص للمرشح، شرط إشعار السلطة العليا كتابيا، 24 ساعة قبل تسجيل المادة التلفزيونية. تعرض الحصص المجانية على السلطة العليا إلزاما 24 ساعة قبل موعد بثها المقرر.

المادة 9: يجري ترتيب صدور و بث المواد و الحصص المجانية الكتابية والسمعية البصرية، بحسب الترتيب المعتمد لدى المجلس الدستوري.

المادة 10: تراعى إلزاما معايير التوازن و المساواة في البرامج الحوارية العامة التي تنظمها وسائل الإعلام العمومية خلال مرحلة الحملة الانتخابية.

المادة 11: تحرم تحريما باتا الدعاية المباشرة أو غير المباشرة للمرشحين في نشرات الأخبار و في مختلف البرامج والتحقيقات المنشورة أو السمعية البصرية.

المادة 12: يمنع استخدام الرموز الوطنية كالعلم و النشيد الوطني و المؤسسات الجمهورية و المباني العمومية في المواد الدعائية للمرشحين.

المادة 13: تعد السلطة العليا طيلة الحملة الانتخابية كشفا بالزمن الذي استفاد منه المرشحون في المواد الإخبارية و الحصص المجانية الممنوحة له م في وسائل الإعلام العمومية، وفي البرامج الحوارية العامة . ينشر الكشف بانتظام في الموقع الإلكتروني للسلطة العليا. راجع الدليل المرفق.

المادة 14: على الصحافة المكتوبة الخاصة و الصحافة الالكترونية التقيد بأخلاقيات المهنة و بالمعايير المهنية في تغطيتها للحملة الانتخابية.

المادة 15: يتوجب على مؤسسات الإعلام العمومية تفريغ الصحافيين الذين يتولون مهمات في حملات المرشحين بمنحهم إجازات غير معوضة، مع مراعاة استمرار وجود الخدمة العمومية. تودع قرارات التفريغ لدى السلطة العليا قبل انطلاق الحملة.

المادة 16: تصدر السلطة العليا دليلا عمليا يتضمن الإجراءات المتعلقة بالحملة الإعلامية، لفائدة المرشحين والفاعلين السياسيين والمراقبين ووسائل الإعلام.

المادة 17: يلزم مدراء الوكالة الموريتانية للأنباء وإذاعة موريتانيا وتلفزيون موريتانيا، كل في ما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في نشرة السلطة العليا وحيثما دعت الحاجة.

نواكشوط بتاريخ 01 يوليو 2009

هيبتنا ولد سيد هيبة

التوزيع :

- 1 و.أ.ع.ر.ج.
- 1 و.أ.
- 1 و.إ.ع.ب.
- 1 و.د.أ.
- 1 ل.م.إ.
- 1 م.ع.و.م.أ.
- 1 م.ع.إ.
- 1 م.ع.ت.م.
- 10 المرشحون.

القرار رقم 022-2009/س.ع.ص.س، بقضي بتعويض وقت بعض المرشحين في إذاعة موريتانيا

- بالإشارة إلى القرار رقم 021-2009، الخاص بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009؛
- وبالإشارة إلى الشكوى الصادرة عن إدارة حملة المرشح جميل ولد إبراهيم ولد منصور الواردة للسلطة العليا بتاريخ 03 يوليو 2009؛
- وبالإشارة إلى تقرير المتابعة اليومي الصادر عن السلطة العليا بتاريخ 03 يوليو 2009.

صدر مجلس السلطة العليا القرار التالي :

- حيث أن المادة 2 من قرار السلطة العليا 021 - 2009، نصت بوضوح على مبدأ العدالة و الإنصاف والتوازن بين المرشحين؛
- وحيث أن المادة 6 من نفس القرار نصت على أن الحصص المجانية التي يعدها المرشحون لا تزيد على 10 دقائق إلا في حالة استثنائية واحدة تقتضي الموافقة المسبقة للسلطة العليا، كما نصت المادة نفسها على أن المواد الإعلانية تعرض وجوبا على السلطة العليا قبل إذاعتها وقبل 24 ساعة على الأقل من بثها؛
- وحيث أن حملة المرشح محمد ولد عبد العزيز أعدت مادتها الإعلانية الأولى ليوم 02 يوليو في الأجل المحدد يوم 01 يوليو انسجاما مع الإعلان الإذاعي الصادر عن السلطة العليا يوم 01 يوليو (إعلان رقم 131)؛
- وحيث أن إذاعة موريتانيا بثت بتاريخ 02 يوليو 2009، مادة إعلانية للمرشح محمد ولد عبد العزيز مدتها 5 دقائق و 45 ثانية لم تعرض على السلطة العليا مسبقا، بالإضافة إلى مادة أخرى طولها 9 دقائق و 52 ثانية عرضت على السلطة العليا في الأجل المحددة.
- و حيث أن المدير العام لإذاعة موريتانيا اعتبر تجاوز المدة المقررة للحصة المجانية خطأ فنيا في البرمجة بالخلط بين المادة المجازة والمادة المقررة ليوم 03 يوليو 2009.

فان مجلس السلطة العليا يقرر ما يلي:

أولاً: اعتبار تجاوز مدة الحصص المجانية المقررة بعشرة دقائق انتهاكاً لقرار المجلس، كما يدخل في التجاوز غير المشروع بث المادة الإعلانية دون الرجوع للمجلس.

و قد كان من الواجب استشارة المجلس على وجه السرعة اثر اكتشاف خطأ البرمجة الذي استندت إليه إذاعة موريتانيا وقبل استكمال الهادة المجانية المذاعة. ثانياً: ترفع السلطة العليا التقيد الصارم والحرفي بقرار المجلس، وترجو عدم تكرار التجاوز الملاحظ.

ثالثاً: تلزم السلطة العليا إذاعة موريتانيا منح 5 دقائق و 37 ثانية إضافية للمرشحين الآخرين (غير محمد ولد عبد العزيز) تحقيقاً لمبدأ المساواة الذي هو المعيار الأساسي في قرار السلطة العليا المحدد الإجراءات التغطية الإعلامية في الحملة الانتخابية لرئاسيات 18 يوليو 2009.

نواكشوط بتاريخ 03 يوليو 2009

محمد

هيبتنا ولد سيد هيبية

التوزيع:

- وأ.ع.ر.ج.....1
- وأ.....1
- وإ.ع.ب.....1
- و.د.أ.....1
- ل.م.إ.....1
- م.ع.و.م.أ.....1
- م.ع.إ.....1
- م.ع.ت.م.....1
- المرشحون.....10

قرار رقم 023-2009 /س.ع.ص.س، الخاص بمنح حصة إضافية لمرشحي الانتخابات الرئاسية في وسائل الإعلام العمومية

الرئيس،

بالنظر إلى:

- دستور 20 يوليو 1991؛
- الأمر القانوني رقم 91-029 بتاريخ 07 أكتوبر 1991، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية المعدل؛
- القانون النظامي رقم 2009-021 بتاريخ 02 إبريل 2009، المعدل و المتمم لبعض مقتضيات الأمر القانوني رقم 91-027؛
- القانون رقم 2008-026 الذي يلغي و يحل محل الأمر القانوني رقم 034-2006، المنشئ للسلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- المرسوم رقم 192-2009/ر.ج، بتاريخ 28 يونيو 2009، القاضي بلستدعاء هيئة الناخبين من أجل انتخاب رئيس الجمهورية؛
- المرسوم رقم 152-2008 بتاريخ 21 أغسطس 2008، القاضي بتعيين رئيس السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- المرسوم رقم 092-2008 بتاريخ 09 يونيو 2008، المتضمن تعيين رئيس و مستشاري السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية؛
- مداولة مجلس السلطة بتاريخ 12 يوليو 2009.

يقرر:

المادة 1: يمنح كل مرشح حصة إضافية من خمسة دقائق (5د) في إذاعة موريتانيا بداية من يوم 13 يوليو 2009، إلى نهاية الحملة.
تضاف هذه الحصة إلى الدقائق العشرة المحددة في القرار السابق (2009-021)، و تبث في الموعد نفسه المقرر لبث الحصص المجانية

المادة 2: يمنح كل مرشح حصة إضافية من خمسة دقائق (5د) في التلفزة الموريتانية بداية من يوم 13 يوليو 2009، إلى نهاية الحملة.
تضاف هذه الحصة إلى الدقائق العشرة المحددة في القرار السابق (2009-021)، و تبث في الموعد نفسه المقرر لبث الحصص المجانية

المادة 3: يستمر العمل بمبدأ الجمع لمرة واحدة بين حصتين إعلانيين للمرشح، و الحصة المقصودة هنا هي المحددة في القرار السابق (10 دقائق في إذاعة موريتانيا و 05 دقائق في التلفزة الموريتانية).

المادة 4: لا يمكن لأي مرشح الاستفادة من فرصة الجمع بين حصتين في اليوم الأخير من أيام الحملة الانتخابية.

المادة 5: يجري العمل بالمواد غير المعدلة من القرار (2009-021).

المادة 17: يلزم مدير عام إذاعة موريتانيا و مدير عام التلفزة الموريتانية، كل منهما في ما يخصه، بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في نشرة السلطة العليا وحيثما دعت الحاجة.

نواكشوط بتاريخ 12 يوليو 2009

محمد هيبتنا ولد سيد هيبه

التوزيع :

- و.أ.ع.ر.ج..... 1
- و.أ..... 1
- و.إ.ع.ب..... 1
- و.د.أ..... 1
- ل.م.إ..... 1
- م.ع.و.م.أ..... 1
- م.ع.أ..... 1
- م.ع.ت.م..... 1
- المرشحون..... 10

بيان رقم 198

تسجل السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بارتياح أن الحملة الإعلامية لرئاسيات 18 يوليو 2009، تسير في مناخ ايجابي تطبعه الحرية والمسؤولية وقيم التسامح .

والسلطة العليا إذ تهنيئ المرشحين والفاعلين السياسيين وكافة المواطنين على هذا المكسب الديمقراطي الهام الذي يقتضي التدعيم والتوطيد ، تذكر جميع الأطراف المتنافسة بالإطار القانوني والأخلاقي المنظم للتعددية السياسية في وسائل الإعلام العمومية خلال المرحلة الانتخابية.

وفي هذا السياق تحث المرشحين على الحفاظ على هذه الأجواء الصحية الايجابية، و تهيب بهم أن يتجنبوا كل التجاوزات المحظورة في القوانين المنظمة لحرية الصحافة والتعبير ، وفي مقدمتها المس من المقدسات الدينية والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري للبلاد، و انتهاك كرامة الأفراد والدعوة للكراهية والتطرف والعنف.

كما تحث السلطة العليا مسئول حملات المرشحين على مراعاة الضوابط المهنية و القيمة في إعداد موادهم الإعلانية، خاصة بالحرص على سلامة اللغة و جودة الصوت و الصورة، و العمل على أن تتضمن المادة الأرشيفية المصورة إشارة إلى تاريخ بثها الأصلي مع تجنب المشاهد المسيئة للأفراد .

كما تدعو السلطة العليا الصحافة المكتوبة الخاصة و الصحافة الالكترونية إلى التقيد الصارم بضوابط وأخلاقيات المهنة في تغطية الحملة الانتخابية الجارية، و تجنب التجاوزات المحظورة قانونيا، كما تحثها على الإسهام ايجابيا في واجب توطيد مناخ الحرية والتوافق والاستقرار الذي تعيشه بلادنا راهنا.

وستظل السلطة العليا دوما حريصة على أداء دورها كاملا في تدعيم الحريات العامة، والدفاع عن الحق في الإعلام الموضوعي المتوازن، و عن حقوق الأطراف السياسية والمجتمع المدني في النفاذ إلى الرأي العام الوطني عبر وسائل الإعلام العمومية.

نواكشوط بتاريخ 07 يوليو 2009

محمد هيبتنا ولد سيد هيبية

بيان رقم 266

لاحظت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أن الحملة الرئاسية قد تخللتها تجاوزات لفظية غير مقبولة.

فبعد اطلاع مجلس السلطة العليا على نشرة الأخبار المصورة ليوم الاثنين 12 يوليو 2009، سجل بأسف أنها تضمنت بث اتهامات خطيرة ووجهت للمرشح مسعود ولد بولخير، رئيس الجمعية الوطنية عبر موجات القناة العمومية، كما لاحظ بأسف أن المعايير المهنية و أخلاقيات المهنة لم تحترم في المادة الإخبارية المذكورة.

وتذكر السلطة العليا كافة المرشحين بالضرورة المطلقة لاحترام أحكام ومبادئ القانون، مع التقيد على الأخص بمقتضيات التسامح واحترام الآخر وبالمسؤولية.

كما تجدد السلطة العليا توجيهاتها لوسائل الإعلام العمومية المتعلقة بالتزام الحياد الصارم بين المرشحين ومنع نقل أقوال وتصريحات تمس من كرامة الأشخاص ومن المبادئ الأخلاقية والسياسية التي تقوم عليها الجمهورية.

نواكشوط بتاريخ 13 يوليو 2009

محمد هيبتنا ولد سيد هيبية

رسالة

بتاريخ 12

رقم 0224 /س.ع.ص.س
يوليو 2009

إلى كافة المرشحين لرئاسيات 18 يوليو 2009

الموضوع : البرامج الحوارية في وسائل الإعلام العامة خلال الحملة الانتخابية.

تقدم بعض ممثلي المرشحين لرئاسيات 18 يوليو 2009، إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بطلب لتنظيم حوارات مباشرة بين المرشحين، لشرح برامجهم ومشاريعهم المجتمعية، مما يسمح للمواطنين بالمقارنة بينها، تسديدا للاختيار الحر المسؤول.

فخلال اللقاء التنسيقي الأول الذي عقدته السلطة العليا مع ممثلي المرشحين (3 يوليو) اقترح بعضهم إدراج الحوارات التعددية بين الأطراف المتنافسة في وسائل الإعلام العمومية ضمن برنامج الحملة الإعلامية الذي حددته السلطة العليا. كما أن إدارة حملة المرشح محمد جميل ولد منصور تقدمت كتابة إلى السلطة العليا باقتراح ترتيب مناظرة مباشرة بين المرشحين في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين (رسالة بتاريخ 11 يوليو 2009).

وتود السلطة العليا أن تضع أمام المرشحين الملاحظات التالية بخصوص الحوارات المطلوبة:

أولا: يشكل الحوار التعددي الحر هدفا رئيسا ثابتا لدى السلطة العليا التي حددت أطره التنظيمية في قرارها 005-2008، المتعلق بالتعددية السياسية في المرحلة غير الانتخابية، كما أكدت عليه في قرارها 020-2009، الخاص بالمرحلة ما قبل الانتخابية (المادة 3)، ونصت عليه بوضوح في قرارها 021-2009، المنظم للحملة الإعلامية في الانتخابات الرئاسية الحالية (المادة 10).

ثانياً: تذكر السلطة العليا بان المعيار الرئيسي الذي يضبط التعددية السياسية في المرحلة الانتخابية هو مبدأ المساواة بين المرشحين في المادة الإخبارية و الإعلانية والبرامج الحوارية.

و لذا فان أي مناظرة مفتوحة بين المرشحين تتطلب إلزاماً موافقة ومشارة جميع الأطراف المتنافسة، ضماناً لمبدأ المساواة.

و بالنظر إلى عدد المرشحين و ما يترتب عليه من إكراهات فنية ومهنية بالنسبة لوسائل الإعلام العمومية، فإن الحوارات في الشوط الأول من الانتخابات تعترضها مصاعب عملية جلية يراعى فيها رأي المؤسسات الإعلامية العمومية. في حين جرت العادة في البلدان الديمقراطية العريقة على تنظيم مناظرة مفتوحة بين المرشحين المتسابقين في الشوط الثاني من الانتخابات، وهي إمكانية المتاحة بحسب تجربة السلطة العليا في انتخابات 2007.

ثالثاً : تشجع السلطة العليا المؤسسات الإعلامية العمومية على مواكبة الحملة الانتخابية بالبرامج الإخبارية والتحليلية التي تنير الرأي العام وتعكس الصورة التعددية للمشهد السياسي، شرط مراعاة المعايير المهنية و القيمة التي حددتها السلطة العليا في نصوصها و قراراتها السابقة.

محمد هيبتنا ولد سيدي هيبه

التوزيع :

- مدير عام الوكالة الموريتانية للأنباء.....1
- مدير عام إذاعة موريتانيا.....1
- مدير عام تلفزة موريتانيا.....1

**Cumul des temps d'antenne et Tranches Gratuites au niveau de la
Télévision de Mauritanie durant la campagne présidentielle**

Candidat المرشح	cumule des journaux			cumule des tranches gratuites			المجموع		
	h	m	s	h	m	s	س h	د m	ث s
محمد ولد عبد العزيز Mohamed Ould Abdel Aziz	1	32	37	1	42	4	3	14	41
كان حاميدو بابا Kane Hamidou Baba	1	0	12	1	36	4	2	36	16
ابراهيم مختار صار Ibrahima Moctar Sarr	0	50	59	1	17	58	2	8	57
اسغير ولد امبارك Sghair Ould M'bareck	0	4	57	0	0	0	0	4	57
احمد ولد محمدن ولد داداه Ahmed Ould Mohameden Ould Daddah	1	7	33	1	31	28	2	39	1
محمد جميل ولد ابراهيم ولد منصور Mohamed Jemil o/ Ibrahim o / Mansour	1	22	29	1	34	10	2	56	39
اعل ولد محمد فال ولد اعلي Ely O/ Mohamed Val O/ Eleya	1	9	46	1	43	27	2	53	13
مسعود ولد بلخير Messaoud Ould Boulkheir	1	28	37	1	29	3	2	57	40
حمادي ولد اميمو Hamady Ould Meimou	0	52	51	1	31	45	2	24	36
صالح ولد محمدو ولد حنن Saleh Ould Mohamedou Ould Hanena	0	48	39	1	29	0	2	17	39

Cumul des temps d'antenne et Tranches Gratuites au niveau de la RADIO Mauritanie durant la campagne présidentielle

Candidat المرشح	Cumul des Journaux تراكم النشرات			Cumul des Tranches gratuites تراكم الحصص المجانية		
	H س	M د	S ث	H س	M د	S ث
Mohamed Aziz ould Abdel محمد ولد عبد العزيز	3	46	3	2	48	14
Kane Hamidou Baba كان حاميدو بابا	3	40	41	2	9	56
Ibrahima Moctar sarr ابراهيم مختار صار	3	29	49	2	31	1
Sghair ould M'bareck اسغير ولد امبارك	0	46	36	0	0	0
Ahmed ould Mohameden Daddah احمد ولد محمدن ولد داداه	3	44	27	2	16	23
Mohamed Jemil O/ Ibrahim O/ Mansour محمد جميل ولد ابراهيم ولد منصور	3	45	52	2	28	20
Ely Ould Mohamed Val O/ Eleya اعل ولد محمد فال ولد اعلي	3	41	48	2	31	8
Messaoud ould Boulkheir مسعود ولد بلخير	3	43	41	2	34	8
Hamady ould Meimou حمادي ولد اميمو	3	43	57	2	20	50
Saleh ould Mohamedou ould Hanena صالح ولد محمدو ولد حنن	3	39	19	2	29	4

